موقفُ السَّيد محمودٍ الطباطبائيّ التبريزيّ (ت١٣١٠هـ) من أصولِ النَّحوِ في كتابِهِ (منتهى المقاصد)

م. م. مقدام محمد جاسم البياتيّ
المديريّة العامّة
لتربية محافظة ميسان

أ. د. رحيم جبر أحمد الحسناويّ
جامعة بابل
كلّيّة التربية للعلوم الإنسانيّة

ملخّص البحث

هذا بحث يتناول موقف السيد محمود بن علي أصغر الطباطبائي التبريزي في كتابه (منتهى المقاصد) من أصول النحو العربي، وتحديدًا السماع والقياس، وقد رصد الباحث فيها ما أشار إليه مؤلّف الكتاب من شواهد وأدلّة النحو العربي وما يمكن الاعتماد عليه في تقنين القواعد .

Abstract

This research deals with a situation the master Mahmoud Ibn Ali Asghar Al Tabataba'i Al Tabrizi (d. 1310 A.H.) In his book (MONTAHA AL MAQASID) From the origins of Arabic grammar, Specifically hearing and measuring, The researcher monitored the evidence and evidence referred to by the author of the book, as well as the reliable Arabic grammar.

مقدّمة:

الحمد لله ربّ العالمين، وأفضل الصلاة والسلام على خاتم النبيين محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين .

أمّا بعد فهذا بحث يتناول موقف السيد محمود الطباطبائي التبريزي في كتابه (منتهى المقاصد) من أصول النحو العربي، وتحديدًا السماع والقياس، أمَّا الاجماع والاستصحاب فلم يذكرهما في كتابه أو يحتجّ بهما، لذا أعرضتُ عنه .

وقد قدّمتُ بتمهيد موجز تناول حياة المصنّف، أي السيد محمود الطباطبائي التبريزي، ونبذة تعريفية عن كتابه، يليه مبحثان الأوّل في السماع، عرّفتُ فيه بأصول النحو استنادًا إلى مصادر قديمة، ثمَّ بيّنت موقف السيد محمود الطباطبائي من السماع، وقد اتّضح أنَّ المصنّف يولي السماع عناية كبيرة، فقد استشهد بالكثير من الآيات القرآنية، وأورد في كتابه بعض القراءات محتجًّا بها، وكان موقفه الرفض من الاستشهاد بالأحاديث الشريفة بيد أنَّا نلحظ عنده استشهادًا ببعض الأحاديث النبوية وأحاديث أهل البيت (صلوات الله عليهم أجمعين)، امّا الشواهد الشعرية فقد استشهد بما استشهد به النحويين قبله، وذكر بعضًا من أشعار الإمام علي (عليه السلام) كشواهد .

وتخصّص المبحث الثاني بالقياس، بيّنتُ فيه تعريف القياس عند النحويين، ثمَّ موقف السيد محمود الطباطبائي التبريزي منه، وكيف وظّفه في بيان القواعد النحوية أو في الردّ على اختيارات بعض النحويين .

والله أسأل أن يوفقنا للعلم والعمل الصالحَينِ، والحمد لله ربّ العالمين .

تمهيد: حياة السيد محمود الطباطبائي ونبذة عن كتابه:

هو السيد محمود بن السيد علي أصغر بن السيد محمد تقي بن السيد محمد، شيخ الإسلام الحسني الحسيني الطباطبائي التبريزي، وينتهي نسبه إلى الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام) .

ولد في تبريز في ١٦/ شهر رمضان/ ١٢٤٠هـ[١]، ونشأ بها في وسط أسرة علمية عُرِفَت بالعلم والتقوى والرئاسة الدينية منذ عهد أحد أجدادهم الذي تلقّب بشيخ الإسلام، وسرى هذا اللقب إلى أبنائه بعده .

رحل إلى النجف الأشرف لدراسة العلوم الدينية، وتتلمذ فيها على يد الشيخ مرتضى الأنصاري والشيخ مشكور الحولاوي والشيخ محمد تقي الإيرواني والشيخ محسن خنفر والشيخ مهدي كاشف الغطاء، وكان يعرض مؤلفاته وتقريراته على أساتذته، فيثنون عليها .

عاد إلى تبريز بطلب من والده، ثم عاد إلى النجف الأشرف، وفي عام ١٣١٠هـ رحل إلى حجّ بيت الله الحرام، وقد أدركته المنيّة هناك فتوفي ودُفن في مقبرة المعلاة في الحجاز مقابل مقبرة أبي طالب (ﷺ)، في مقبرة أمّ المؤمنين خديجة الكبرى (ﷺ) وكانت وفاته في السنة التي هاجر فيها[٢] .

ترك السيد محمود الطباطبائي التبريزي الكثيرَ من المؤلّفات، في علوم شتّى، طُبِعَ بعضها، وما يزال أكثرها مخطوطًا ينتظر من يبعثه من رقدته، ومن مؤلفاته:

مفتاح البسملة، منتهى المقاصد في النحو، كاشفة الكشّاف، حاشية على القوانين المحكمة، العجب العاجب في أخذ الأجرة على الواجب، إبداء البداء في حقيقة القدر والقضاء، دكّة القضاء، مواقع النجوم، تمييز الصحيح من الجريح في التعادل والتراجيح، رسالة في المشتق، رسالة في ترجمة نفسه، وغيرها .

أمّا كتابه (منتهى المقاصد) فهو في النحو العربي، وقد قسّمه مؤلّفه على مقاصد:

مقصدٌ أوّلٌ في تعريف الكلمة، وهو يشتمل على ثمانية فصول، هي بمثابة بيان لموضوع علم النحو، إذ إنَّ موضوعه هو الكلمة، فعرّف المصنّف بها، وذكر أقسامها الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، معرّفًا بها أيضًا، ومبيّنًا خواص كلّ قسم منها .

ومقصدٌ في بيان الكلام والجملة، والفرق بينهما، وبيان أقسام الجملة وحكمها بعد النكرات والمعارف، وهذا المقصد بمثابة المقدّمة الثانية للكتاب، وهو متمّم للمقصد الأوّل، فتركيب الكلمات يؤسّس للكلام والجمل، ومن هنا جاءت ضرورة بحث هذا الباب، وكأنَّه يلمح إلى أنَّ الغرض الحقيقي للنحوي هو دراسة الكلمات مركّبة، أي دراسة الجملة، فلا معنى لدراسة المفردات من دون تركيب .

ومقصدٌ في المرفوعات، وَبَحَثَ فيها على الترتيب: الفاعلَ، ونائبَ الفاعل، وبَحَثَ بعده بابَ التنازع، وجعله في مقصدٍ قائم برأسه، وبعده المبتدأ والخبر، ثُمَّ الكلام في النواسخ وجعلها في مقصد قائم برأسه .

١- علماء معاصرين: ٤٠، ومكارم الآثار: ١١٢٣ .

٢ - وفي مكارم الآثار: ١١٢٥ أنَّه توفي سنة ١٣٠٩ هجرية .

ومقصدٌ في المنصوبات، وجعله على عشرة أقسام هي: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والحال، والتمييز، والمشتغل عنه العامل، والمنادى، ومن ضمنه بحث الاختصاص، والمستثنى .

ومقصدٌ في مميّز العدد، تناول فيه المصنّف تعريف العدد، ومميّز كل نوع من أنواع العدد، ووصف مميّز العدد، وأصول العدد، والفرق بين الواحد والأحد، وتعريف العدد، وصياغته على (فاعل)، وصياغته على (فُعال) و(مَفعَل)، واو الثمانية، وغير ذلك من الفوائد والموضوعات .

ومقصدٌ في المجرورات تناول فيه المصنّف المجرور بالإضافة، والمجرور بحرف الجر، وقسّم الأخير على قسمين: الحروف التي تجرّ الظاهر والمضمر، والحروف التي تجرّ الظاهر فقط، ذاكرًا لكلّ حرف معانيه التي يؤدّيها .

المبحث الأوّل: السماع:

السماع من أوّل أركان أصول النحو العربي، بل من أمكن أركانه، فهو السبيل الأوّل لإثبات القواعد النحوية، ولا يُصارُ إلى غيره من الأصول إلّا مع فقده، وحريّ بنا أن نعرف أوّلًا ما المقصود من أصول النحو العربي .

عرّف السيوطي أصول النحو بقوله: ((علم يُبحثُ فيه عن أدلّة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلّة، وكيفيّة الاستدلال بها، وحال المستدلّ))[١] .

وقد وُلِدَتْ أصول النحو مع ولادة التقعيد في النحو العربي، إذ نلمح الإشارة إلى الأصول النحوية من قول الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) لأبي الأسود الدؤلي (رضي الله عنه) حينما طلب منه أن يدوّن القواعد الأولى للنحو للعربي، حينها قال له الإمام علي: ((يا أبا الأسود أنحُ هذا النحو))[٢]، وهذه دعوة صريحة لانتهاج سبيل القياس في وضع القواعد النحوية .

ويمكن ان نلحظ الاختلاط بين القواعد النحوية وأصول النحو من خلال تعريفات المتقدّمين لعلم النحو، فمثلًا عرّفه ابن السراج بقوله: ((وهو علم استخرجه المتقدِّمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا فيه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة))[٣]، إذ نلمح في هذا التعريف دورَ الاستقراء في تقعيد القواعد النحوية،

---

١ – الاقتراح في علم أصول النحو: ١٣ .

٢ – تظافرت الروايات على أنَّ الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) هو واضع علم النحو، ولعلَّ أوضح دليل على هذا كلمته لأبي الأسود: أنحُ هذا النحو، والتي اشتقّت منها كلمة (النحو)، إذ لا نرى أيَّ تعليلٍ مناسبٍ يبيّن لنا السبب في اختيار هذا المصطلح، أي: نحو، من دون غيره، وللاطّلاع على أوّلية وضع النحو وكون الإمام علي (عليه السلام) وضعه ينظر: أمالي الزجاجي: ٢٣٨، ونزهة الألبّاء: ١٨، والشيعة وفنون الإسلام: ١١٦ .

٣ – الأصول في النحو: ١/ ٣٥ .

وعرّف ابن جني بالنحو قائلًا: ((هو انتحاء سَمْت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب وغير ذلك))[١]، ونلحظ من هذا التعريف تعريف النحو بالقياس، أي أنَّ النحو عبارة عن القياس على ما نطقت به العرب من وجوه مختلفة بالنسبة للمفردة، أو للتركيب .

ثُمَّ أخذ علم النحو بالتطوّر، كحال سائر العلوم، وبدأ الانفصال بين العلوم التي كانت تُبحثُ في مجال واحد، فأخذ العلماء يؤلّفون في (أصول النحو) ومن أوائل من ألّف فيه، أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، وله في أصول النحو كتابان هما: (الإغراب في جدل الإعراب) و(لمع الادلّة)، ثم جاء السيوطي فوضع كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو) ليكون المرجع الأساس في هذا الميدان، وبين الانباري والسيوطي حلقات مفقودة من التأليف في هذا العلم لا نعرف إن كان العلماء وضعوا مصنّفات أخرى غير هذه الكتب أو لا، ولعلَّ الزمن يظهر لنا من تراثنا المفقود ما يملأ هذه الفجوة في تاريخ التأليف في هذا العلم .

ولأصول النحو أركان كثيرة، بيد أنَّ ركنيه الأساسيَّينِ المكينَينِ هما: السماع، والقياس، ويأتي بدرجة أقلّ: الإجماع، والاستصحاب، لذا سنتناول في هذا المبحث ركني السماع والقياس فقط، وموقف السيد محمود الطباطبائي التبريزي منهما في كتابه (منتهى المقاصد) .

عرّف السيوطي بالسماع فقال: ((ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيّه (صلى الله عليه وسلّم)، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر))[٢].

بيّن السيوطي في تعريفه هذا عمّن يؤخذ السماع للاستشهاد به على القواعد النحوية، وعدَّ منها القرآن الكريم، فهو أعلى كلام عربي وأفصحه، ويلحق بالقرآن الكريم القراءات القرآنية، على خلاف بين النحويين فيها، ثُمَّ كلام النبي الأكرم (صلّى الله عليه وآله وسلّم)، وللعلماء فيه خلاف وجدل، نظريٌّ وإجرائيٌّ، ثم كلام العرب، ولهم فيه اختلاف من حيث الرقعة الجغرافية للاستشهاد، والتحديد الزماني أيضًا، وسنتناول هذه الأنماط الثلاثة من الكلام وموقف السيد محمود الطباطبائي التبريزي منها .

أ- القرآن الكريم:

وهو كلام الله المنزل على نبيّه المرسل محمد (صلّى الله عليه وآله)، المنقول إلينا بالتواتر، والمحفوظ بين الدفّتين، بلا زيادة أو نقصان، والمتعبَّد بتلاوته .

وهو أعلى نصٍّ عربيٍّ وأفصحه، وقد شهد بفصاحته وإعجازه وعلوّ رتبته سادة قريش وصناديد العرب وفصحاؤهم، الذين نزل القرآن بين ظهورهم، وهم ((فرسان الكلام، قد خُصُّوا من البلاغة والحِكَمِ بما لم يُخَصّ به

١ – الخصائص: ١/ ٣٤ .

٢ – الاقتراح في أصول النحو: ٧٤ .

غيرهم من الأمم، وأُوتوا من ذَرَابَة اللسان ما لم يُؤتَ إنسان، ومن فَصْلِ الخطاب ما يُقيِّدُ الألباب، وجعل الله لهم ذلك طبعًا وخِلقة، وفيهم غريزةً وقوّةً، يأتون منه على البديهة بالعجب، ويرتجزون به بين الطعن والضرب، ويمدحون ويقدحون، ويتوسّلون ويتوصّلون، ويرفعون ويضعون، فيأتون من ذلك بالسحر الحلال، ويطوّقون من أوصافهم أجمل من سِمْطِ اللَّآل))[١] .

أصبح القرآن الكريم المصدر الأوّل للتشريع في الدين الإسلامي، وعليه دارت رحى الكثير من العلوم، ومنها العلوم اللّغوية، إذ انبثقت في جملتها بسبب من القرآن الكريم، فكان الحِفَاظ على النصّ القرآني العامل الأوّل لتأسيس العلوم اللغوية، إلى جانب الغرض التعليمي الذي يُراد منه صون اللسان واليد عن اللّحن .

وقد اتّخذ النحويون من النصّ القرآني موردًا هامًّا من أجل تقعيد القواعد النحوية، وخصوصًا المذهب الكوفي الذي عُرِفَ عنه العناية بعلوم القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، فكان نحويو الكوفة الأوائل من القرّاء، وكذلك في البصرة، البلد الأوّل للنحو العربي بمفهومه السائد، كان للقرّاء حضورًا لافتًا في الصناعة النحوية، ومن هنا عُدَّ النصّ القرآني المصدر الأوَّل للقواعد النحوية، إذ نرى المدونات الأولى في النحو، كالكتاب لسيبويه، قد حفل بجمهرة كبيرة من الآيات التي ساقها المؤلّف من أجل الاستشهاد على القضايا التي يؤسس لها .

وقد زاد الاهتمام بالشاهد القرآني مع ظهور حركة التفسير في معاني القرآن وغريبه وإعرابه، إذ نرى النحويين تصدّوا للتأليف في هذه المجالات، كمعاني القرآن للكسائي، ومعاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن للفرّاء، ومعاني القرآن وإعرابه للزّجاج، وإعراب القرآن للنحّاس، وغير ذلك، فنشأت الدراسات اللغوية في أحضان النصّ القرآني، ((فالمفسّر (...) يدرس العاقات اللغوية فيه، ويبحث في الدلالة النحوية والدلالة الصوتية والصرفية، ودلالة الألفاظ، والقرائن الدلالية الحالية والمقالية، وبكلمة تراه يصبّ عنايته على مستويات اللغة كافة)) [٢] .

ولم يكن السيد محمود الطباطبائي التبريزي بدعًا من النحويين قبله، إذ نرى له اهتمامًا واضحًا بالاستشهاد بالنصّ القرآني، فهو من بيئة عرفت الدرس القرآني عن كثب، من خلال حلقات الدرس والمباحثات، كما أنَّ له حاشية على تفسير الكشّاف يظهر فيها عناية السيد محمود الطباطبائي التبريزي بالعلوم اللغوية عامة، والنحو خاصّة، وتوظيف النصّ القرآني من أجل خدمة هذه اللغة الشريفة، وله أيضًا رسالة موجزة في البسملة بعنوان (مفتاح البسملة) حلّل فيها جملة البسملة تحليلًا لغويًّا ماتعًا .

وفي كتابه (منتهى المقاصد) نرى السيد محمود الطباطبائي التبريزي قد استشهد بالكثير من الآيات القرآنية على المسائل النحوية، وربّما ذكر شواهد متعددة على مسألة واحدة، كما في سوقه لنحو ثماني عشرة شاهدًا قرآنيًّا على الاتيان بعلامة التأنيث مع المؤنّث المجازي، ومن شواهده في هذه المسألة قوله تعالى: ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة من الآية ٦٠]، وقوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلآئِكَةُ﴾ [آل عمران من الآية ٣٩]، وقوله

١ – الشفا بتعريف حقوق المصطفى: ٣١٨ .

٢ – النصّ القرآني والوعي اللغوي (بحث)، مجلة (دواة): ع١٥/ ص٢٠ .

تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ﴾ [آل عمران من الآية ١٣٧] [١]، ومثال آخر في سوقه شواهد قرآنية على أنَّ كلمة (أحد) تستعمل بمعنى الجمع، قال: ((ويستعمل بمعنى الجمع وحقّه حينئذٍ التنكير، والتعريف نادر، ولهذا صحّ دخول بين عليه، وعود ضمير الجمع إليه في قوله تعالى: ﴿لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ [البقرة من الآية ٢٨٥] و: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِين﴾ [الحاقّة: ٤٧]، وفسّروه في قوله جلّ شأنه: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [الأحزاب من الآية ٣٢] بمعنى جماعة من جماعات النساء))[٢] .

ومن منهجه في الاستشهاد بالشواهد القرآنية أنَّه يبدأ الشاهد القرآني بقوله: (قال جلَّ شأنه)، أو: (قال عزَّ مِنْ قائلٍ)[٣]، ليميّز بين ما يورده هو من الشواهد، وبين ما ينقله عن النحويين القدامى .

وقد يعمد السيد محمود الطباطبائي التبريزي إلى إعراب الآيات القرآنية المُسْتَشْهَدِ بها، كما في إعراب كلمة (أخي) من قوله تعالى: ﴿إِنِّي لا أَمْلِكُ إِلاَّ نَفْسِي وَأَخِي﴾ [المائدة من الآية ٢٥] فقد ذَكَرَ أنَّها تحتمل الأوجه الثلاثة، الرفع والنصب والجرّ[٤]، وقد يعطي رأيه من بين الآراء التي يذكرها في الإعراب، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّآلُّونَ﴾ [الحجر من الآية ٥٦]، إذ نقل السيد محمود الطباطبائي التبريزي عن ابن هشام أنَّ (الضالون) يعرب على الاتّباع، وهو فيه أرجح، وكان رأي ابن هشام أنَّه على الإبدال من الضمير في (يقنط)، ويجوز بالنصب، إلّا أنَّ القراءة سنّة متّبعة[٥]، ثم قال السيد محمود الطباطبائي التبريزي: ((يجوز أن يكون (الضّالون) أيضًا صفة للمستثنى منه المفهوم من الكلام، على أنَّ إلّا بمعنى غير، أي: لا يقنط من رحمة ربّه أحدٌ إلّا الضالون))[٦]، وسيأتي أنَّ السيد محمود الطباطبائي التبريزي يرى جواز إعراب المستثنى منه على الاتباع مطلقًا إذا كان الاستثناء متّصلًا، غير موجبٍ .

ب–القراءات القرآنية:

عرّف الدمياطي علم القراءات القرآنية بأنَّها: ((عِلْم يُعلم منه اتّفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والإثبات، والتحريك والتسكين، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال، وغيره من حيث

---

١ – ينظر: منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ١٦١– ١٦٢، وقد صرّح بأنَّ شواهد المسألة أكثر من مائتي آية، وينظر: كذلك: ٩٣، ١١٦، ١٤٥، ٢٣٩، ٣٦٢، ٤٢٧ .

٢ – منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٦١٢– ٦١٣ .

٣ – ينظر: منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٣٧٣، ٤٠٨، ٤٢٧، ٤٣٢، ٥٠٦، ٦١٢، ٦١٤، ٦١٦، ٦٦٥، ٧٢٣، ٧٢٦، ٧٣١، ٧٣٦، ٧٤٤، ٧٤٧، ٧٥١، وغير ذلك من المواضع .

٤ – ينظر: منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٦٢، وينظر كذلك: ١١٩، ٤٦٢ .

٥ – ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٠ .

٦ – منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٥٦٦– ٥٦٧ .

السماع، أو يقال: علم بكيفيّة أداء كلمات القرآن واختلافها معزوًا لناقله))[١]، ونرى أنَّ التعريف الثاني أوجه من الأوّل من حيث أنَّه فرَّق بين القرآن والقراءة، وشرط العزو إلى الناقل في إثباتها .

وتمثّل القراءات القرآنية برزخًا ما بين القرآن والسنّة، فهي من جانب وجه من وجوه قراءة ألفاظ القرآن الكريم، ومن جانب آخر سنّة متّبعة يجب المصير إليها، قال سيبويه: ((إلاَّ أنَّ القراءة لا تُخالَفُ لأنَّ القراءة السُّنَّةُ))[٢]، وقال أبو عمرٍو الداني (ت٤٤٤هـ): ((وأئمّة القرّاء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللّغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصحّ في النقل، وإذا ثبتت الرّواية لم يردّها قياس عربية ولا فشوّ لغة؛ لأنَّ القراءة سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يلزم قبولها والمصير إليها))[٣]، فهي من فصيح الكلام المنطبق عليه حدّ الإعجاز، ومن جانب فيها المتواتر والآحاد، والقوي والضعيف، كما نلاحظه في السُّنَّةِ النبوية .

وقد عني النحويون بالقراءات القرآنية منذ النشأة الأولى للنحو العربي، كيف لا والنحويون الأوائل، سواءً مِنَ البصرة أو الكوفة، كانوا من القرّاء الأوائل[٤]، وقد استند النحويون، وخصوصًا الكوفيين، على القراءات القرآنية من أجل تثبيت القواعد النحوية، أو نصرة مذاهبهم واختياراتهم.

وقد اختلف النحويون في درجة الأخذ بالقراءات القرآنية، فاتّسعت الدائرة عند الكوفيين، وضاقت عند البصريين، تبعًا لمنهج المذهبين في تأصيل النحو، ومن النحويين المتأخرين من اعتمد على القراءات، حتى الشاذة منها، في تقعيد القواعد، كابن مالك .

ونجد في كتاب (منتهى المقاصد) حضورًا لافتًا للقراءات القرآنية في أثناء شرحه لمسائل النحو، وكان من منهجه أن يصرّح باسم القارئ في بعض المواضع، مثال ذلك قراءة إبراهيم بن أبي عبلة ﴿الْحَمْدُ لُلّهِ﴾[٥] بضمِّ اللّام، وقراءة الحسن البصري: ﴿الْحَمْدِ لِلّهِ﴾[٦] بكسر الدّال، للاتباع، وقد رجّح السيد محمود الطباطبائي التبريزي قراءة الحسن، قال: ((وقد تُرجَّحُ قراءته بأنَّ الحسن هو تلميذُ أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام، وأعرف بوجوه القراءة من إبراهيم، وبأنَّ الحركة الإعرابيّة دائمًا في معرض التغيير، فهي أولى بالإتباع سيّما في ما لا يتطرّق إليه الالتباس كما نحن فيه))[٧] .

---

١ – اتحاف فضلاء البشر: ١/ ٦٧ .

٢ – ينظر: الكتاب: ١/ ١٤٨ .

٣ – جامع البيان في القراءات السبع المشهورة: ٢/ ٨٦٠ .

٤ – ينظر: مدرسة الكوفة: ٢٠، والمدارس النحوية: ١٨ .

٥ – القراءة هذه في الآية (٢) من سورة الفاتحة، ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١/ ٣، ومختصر في الشواذ: ٩، والمحتسب: ١/ ٣٧، والكشاف: ١/ ١١٣، ومعجم القراءات القرآنية: ١/ ٦ .

٦ – وقرأ بها إلى جانب الحسن البصري: الحارث بن أسامة، زيد بن علي، ورؤبة بن العجاج في رواية، وإبراهيم بن أبي عبلة في رواية أيضًا، ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١/ ٣، ومختصر في الشواذ: ٩، والمحتسب: ١/ ٣٧، والكشاف: ١/ ١١٣، واتحاف فضلاء البشر: ١/ ٣٦٣، ومعجم القراءات القرآنية: ١/ ٥ .

٧ – كاشفة الكشّاف (مخطوط): ٥٣/ وجه .

ومن ترجيحاته أيضًا تقديمه قراءة الإسكان والفتح في شين (عشرة) على كسرها، والكسر لغة تميم، قال: ((والأوّلُ أولى؛ للزوم إزالة الثقل بثقل آخر في الثاني، مع أنَّه عَدَلَ فيه عن الفتح الذي هو أخفُّ إلى الكسر الذي هو أثقلُ))[١] .

والسيد محمود الطباطبائي التبريزي اعتمد القراءات في بعض المواضع لترجيح بعض الأحكام النحوية، من ذلك:

١- تقدير (قد) محذوفة مع الفعل الماضي الواقع حالًا، قال: ((والدليل عليه قراءة من قرأ: ﴿حَصِرَةً صُدُورُهُمْ﴾، و﴿حَصِرَاتٍ صُدُورُهُمْ﴾ و﴿حَاصِرَاتٍ صُدُورُهُمْ﴾[٢]، هذا عند البصريين إلّا الأخفش))[٣] .

٢- جواز تقدّم الحال على عاملها إذا كان فعلًا متصرّفًا أو وصفًا يشبهه، واستدلَّ السيد محمود الطباطبائي التبريزي عليه بالقراءة: ﴿خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[٤] .

٣- جواز حذف المنادى، واستدلّ عليه بقراءة الكسائي: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ [٥] بتخفيف (ألّا) على أنّها حرف تنبيه، و(يا) حرف نداء والمنادى محذوف، فيقف القارئ على (يا) ويبتدئ بـ(اُسْجُدُوا) بضم الهمزة، أي: ألا يا قومِ اسجدوا، قال: ((وإنَّما جاز حذف المنادى لأنَّه مفعول به فيُحْذَفُ حذفه إذا قامت قرينة دالّة عليه، بخلاف سائر المفعول به فإنَّه يُحذف نسيًا منسيًّا، ووجه آخر وهو أنَّ النداء ممّا يكثر الافتقار

---

١ – منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٦٢٢ .

٢ – قد قرأ بالقراءة الأولى (حَصِرةً): عاصم برواية المفضّل، والحسن، وقتادة، ويعقوب، والمهدوي عن عاصم برواية حفص، وقرأ بالقراءة الثانية (حَصِراتٍ) الحسنُ، وبالقراءة الثّالثة (حَاصِراتٍ) جناح بن حبيش، ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٨٢، ومختصر في الشواذ: ٢٧– ٢٨، وجامع البيان في القراءات السبع المشهورة: ٤٧٧، والبحر المحيط: ٣/ ٣٣٠، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٥١، وإتحاف فضلاء البشر: ١/ ٥١٨، ومعجم القراءات القرآنية: ٢ / ١٥١ .

٣ – منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٨٨ .

٤ – هذه القراءة في الآية (٧) من سورة القمر، وقد قرأ بها: أبو عمرو، وحمزة، ويعقوب، والكسائي، وخلف، وابن عباس، وابن جبير، ومجاهد، والجحدري، واليزيدي، والحسن، والأعمش، ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٣/ ١٠٥، وقد أوردها أوّلًا ممّا يدلّ على اختياره لها، ومعاني القرآن للأخفش: ٢/ ٥٢٨، ولم ينسبها لقارئ بعينه، والسبعة في القراءات: ٦١٨، ومجمع البيان: ٩/ ٢٣٦، والتبيان للعكبري: ٢/ ١١٩٣، والبحر المحيط: ٨/ ١٧٣، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٨٠، واتحاف فضلاء البشر: ٢/ ٥٠٦، ومعجم القراءات القرآنية: ٧/ ٣١، وينظر: منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٤٤٤ .

٥ – هذه القراءة في سورة النمل من الآية ٢٥، وقرأ بها، إلى جانب الكسائيّ، كلّ من: رويس عن يعقوب الحضرمي، وأبو جعفر، والحسن، والشنّبوذي، والمطوعي، وابن عباس، والزهري، والسلمي، وحميد، وطلحة، ينظر: السبعة في القراءات: ٤٨٠، وإعراب القراءات السبع: ٢/ ١٤٨– ١٤٩، والحجة للقراء السبعة: ٥/ ٣٨٣، والتذكرة في القراءات الثمان: ٢/ ٤٧٤، وجامع البيان في القراءات السبع: ٦٥٣– ٦٥٤، ومجمع البيان: ٧/ ٢٧١، والبحر المحيط: ٧/ ٦٥، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٣٧، واتحاف فضلاء البشر: ٢/ ٣٢٥، ومعجم القراءات القرآنية: ٤/ ٣٤٦ .

إليه فلكثرته استحقّ التخفيف، ثقةً بفهم السامع أنَّه يتسارع إلى أنَّ المنادى محذوفٌ، إذ لا يُتصوَّر النداء بدون المنادى))[١] .

٤- الأكثر في الترخيم أن ينوى المحذوف، وتبقى حركة ما قبل الحرف المحذوف على ما هي عليه من حركة أو سكون، واستدلَّ له السيد محمود الطباطبائي التبريزي بقراءة: ﴿وَنَادَوا يَا مَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[٢]، قال: ((وذلك لأنَّ المعلوم من استقراء كلامهم أنَّ المحذوف لعلّة موجبة قياسيّة مطّردة في حكم الثابت كما في عصا وقاضٍ، ولا شكَّ أنَّ الترخيم منه، فعومل المرخّم معاملة نحوهما، فإذا كان المحذوف منويًّا لم يغيّر ما بقي إلّا في مواضع بعضها متّفق عليه، وبعضها مختلف فيه، وأنا لا أذكرها خوفًا من التطويل))[٣] .

٥- (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران من الآية ٩٢] قال: ((وقرأ ابن مسعود: ﴿حتى تُنْفِقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ﴾[٤]))[٥] .

ج- الأحاديث النبوية:

لم يحتجّ قدامى النحويين بالأحاديث الشريفة إلّا في مواضع قليلة، فهذا إمام النحويين سيبويه، وكتابه أوّل كتاب نحويّ يصل إلينا، لم يذكر في كتابه إلّا سبعة أحاديث[٦]، ويعلّل ابن الضائع (ت٦٨٠هـ) عزوف النحويين عن الاستشهاد بالأحاديث قائلًا: ((تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره، الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، لكان الأَولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي لأنَّه أفصح العرب))[٧]، بيد أنَّ ابن مالك كان يكثر من الاحتجاج بالحديث على إثبات المسائل النحوية والصرفية[٨]، وقد تعقّبه أبو حيان الأندلسي وعدَّ هذا الإكثار من المآخذ التي نبز بها ابنَ مالك ومنهجه في الدراسات اللغوية، قال

---

١ – منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٥٢٣- ٥٢٤، وينظر أيضًا: ٣٢ .

٢ – القراءة في سورة الزخرف من الآية ٧٧، وهي قراءة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، والإمام علي (عليه السلام) وعبد الله بن مسعود، ويحيى بن وثّاب، والأعمش، وأبي الدرداء، وقراءة حفص عن عاصم بإثبات الكاف من غير ترخيم، ينظر: مختصر في شواذ القراءات: ١٣٧، والمحتسب: ٢/ ٢٥٧، ومجمع البيان: ٩/ ٧٣، وإعراب القراءات الشواذ: ٢/ ٤٥٣، من غير عزو، والبحر المحيط: ٨/ ٢٧ .

٣ – منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٥٤١ .

٤ – ينظر: الكشّاف: ١/ ٥٨٢، وجوامع الجامع: ١/ ٢٨٦، وتفسير الرازي: ٨/ ١٤٨، والبحر المحيط: ٢/ ٥٤٦، ومعجم القراءات القرآنية: ٢/ ٥٣ .

٥ – منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٧٤٤- ٧٤٥ .

٦ – ينظر: الكتاب: ١/ ٧٤، ٣٢٧، ٢/ ٣٢، ٨٠، ٣٩٣، ٣/ ٢٨٦، ٤/ ١١٦، ٥/ ٢٩ .

٧ – الاقتراح في أصول النحو: ٩٥ .

٨ – موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ١٧ .

الدماميني: ((قد اتّخذ الشيخ أبو حيّان هذا المعنى في الردّ على الإمام جمال الدين ابْن مالكٍ حيث يَستدِلُّ على بعض أحكام النحو بالألفاظ الحديثيّة))[١]، وفي الجملة مذاهب النحويين في الاحتجاج بالحديث النبوي ثلاثة:

١- من أجاز الاحتجاج وأكثر منه، كابن مالك والدماميني .

٢- من منعه كابن الضائع وأبي حيان الأندلسي والسيوطي، ومعظم النحويين .

٣- من اتّخذ موقفًا وسطًا، وهو أبو إسحاق الشاطبي في (المقاصد الشافية) .

أمَّا السيد محمود الطباطبائي التبريزي فقد صرّح في كتابه (منتهى المقاصد) بموقف من الاستشهاد بالأحاديث النبوية على القواعد النحوية بقوله: ((والحقّ عندي عدم جواز هذا الاستدلال إلّا إذا عُلِمَ في خصوص لفظٍ أنَّ هذا اللفظ بعينه هو اللفظ الذي تلفّظ به الإمام عليه الصلاة والسلام))[٢]، لأنَّ الأحاديث عنده منقولة بالمعنى، وهذا ما أوضحه بقوله: ((من تتبّع الآثار والأخبار وتأمّل فيهما، يظهر له أنَّ أكثر الألفاظ والكلمات الواقعة في نحو الأخبار ليس عين ما تلفّظ به الإمام (عليه السلام)؛ لما في أكثرها من الاشتمال على مثل زيادة التكرار ممّا لا يليق بأن يرتكبه عالم فاضل، فضلًا عنه سلام الله عليه))[٣] .

ومع موقفه هذا نراه استشهد بأحاديث النبي الأكرم (صلّى الله عليه وآله وسلّم) وأهل البيت (عليهم السلام) على بعض المسائل النحوية، وهي في الغالب من شواهد النحويين الذين سبقوه، فمن ذلك:

١- استعمال كلمة (كلمة) للدلالة على التركيب استنادًا للحديث النبوي: ((أصدقُ كلمةٍ قالها لبيد[٤]: ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهُ باطلٌ))[٥] .

٢- وما ذكره من استدلالهم على قلب لام التعريف ميمًا بقول النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم: ﴿ليسَ مِنَ امبرِّ امصيامُ في امسَفَرِ﴾[١] .

---

١ – تحفة الغريب (قسم التركيب): ٢/ ٦٤٢ .

٢ – منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٣٢٩ .

٣ – منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٣٣٠ .

٤ – صدر بيت من الطويل، وعجزه: **وكلُّ نعيم لا محالة زائل**، وهو للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه: ٢٥٦، مغني اللبيب: ١/ ١٤٢، ٢١٤، وشرح شذور الذهب: ٣٣٩، وشرح التصريح: ١/ ٢١، وشرح شواهد المغني: ١/ ١٥٠، ١٥٣، ١٥٤، ٣٩٢، وشرح الأشموني: ١/ ١١، وخزانة الأدب: ٢/ ٢٥٥– ٢٥٦، وهو بلا نسبة في: أسرار العربية: ٢٢١، ورصف المباني: ٢٦٩، وأوضح المسالك: ٢/ ٢٨٩، وشرح قطر الندى: ٢٣٢ .

والبيت ليس من الشواهد هاهنا، وإنَّما جاء كشاهد على استعمال كلمة (كلمة) قد يطلق ويراد بها الكلام مجازًا .

٥ – رواه أبو هريرة عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، وهو في البخاري الحديث رقم (٣٨٣١): ٥/ ٤٢– ٤٣، وحديث رقم (٦١٤٧): ٨/ ٣٥، وصحيح مسلم الحديث رقم (٢٢٥٦): ٤/ ٧٦٨: ((أصدقُ كلمةٍ قالها الشاعرُ، كلمةُ لبيد: ...))، وهو بهذا اللفظ في: الإصابة في تمييز الصحابة: ٣/ ٣٢٦، والحديث في: البداية والنهاية: ٧/ ٢٣٢، هكذا ((أصدقُ كلمةٍ قالها شاعرٌ، كلمةُ لبيد (...))) ، وينظر: منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ١٩ .

٣- ردَّ على الفارسي ما ذهب إليه من أنَّ كلمة (فم) بثبوت الميم والإضافة خاصّ بالضرورة الشعريّة، بما ورد عن النبي صلّى الله عليه وآله: ﴿لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أطيبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ المِسْكِ﴾[٢]، إذ وردت كلمة فم مضافة إلى (الصائم) .

٤- ما استدلَّ به، تبعًا لمن كان قبله من النحويين على أنَّ الأفصح استعمال (هَنُ) مضافًا منقوصًا معربًا بحركات ثلاثة ظاهرة، بالحديث: ﴿مَنْ تعزَّى بعزاءِ الجاهليةِ فأعِضُّوه بهنِّ أبيه ولا تُكَنُّوا﴾[٣]، وقال: ((وهو كذلك أكثر استعمالًا، وإنَّما كان أفصحَ قياسًا لأنَّ ما كان ناقصًا في الإفراد فحقّه أن يبقى على نقصه في الإضافة، كما في يد))[٤] .

٥- استشهد على وجوب ذكر الخبر بعد (لولا) إذا كان كونًا مقيَّدًا إن وُجِدَ دليله، بالحديثَينِ الشَّريفَينِ: ﴿لولا قومُكِ حديثو عهدٍ بالإسلامِ لهدمتُ الكعبةَ﴾، أو: ﴿لولا قومُكِ حديثو عهدٍ بكفرٍ لبنيتُ الكعبةَ على قواعدِ إبراهيمَ﴾[٥] .

٦- ردَّ إعراب ابن هشام لـ(السماوات) في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ﴾ [العنكبوت من الآية ٤٤] على أنَّه مفعولًا مطلقًا لا مفعولًا به[٦]، بجملة من الشواهد من ضمنها الحديث الشريف: ﴿إنَّ اللهَ تعالى خَلَقَ

---

١ – أخرجه الدارقطني في الإلزامات والتتبع: ١٠٩، والهيثمي في مجمع الزوائد: ٣/ ١٦١، عن كعب بن عاصم الأشعري عن رسول الله صلّى الله عليه وآله، وقد تتبع الإمام الحافظ أبو بكر ابن العربي المعافري أسانيد هذا الحديث وعمل فيها رسالة، وطُبِعَت هذه الرسالة مع مجموعة أخرى من الرسائل الحديثية بتحقيق نظام يعقوبي البحريني، ينظر: مجمع الأجزاء الحديثية: ٦٢- ٨٧، وينظر: منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٣٨ .

٢ – مرويّ عن أبي هريرة، ينظر: صحيح البخاري حديث رقم(١٨٩٤) ورقم (١٩٠٤): ٣/ ٢٤، ٢٦، وصحيح مسلم حديث رقم (١١٥١): ٢/ ٨٠٧، والبحر الزخّار المعروف بمسند البزار: ١٤/ ٣٨٧، وصحيح ابن حبّان: ٣٥٠٧، والمعجم الأوسط: ٣/ ٢٣٦، وحلية الأولياء: ٧/ ٢٠٠، والتمهيد: ١٩/ ٥٧، ومرويّ عن عائشة في: المعجم الأوسط: ٤/ ٢٧٣، والجامع الصغير للسيوطي: ٣٢٥، وعن أبي هريرة: ٣٢٤، ٧٧٧، وعن أبي هريرة وأبي سعيد: ٧٨٨، وعن أبي ذرّ الغفاري في المعجم الأوسط: ٥/ ٧٧، ومجمع الزوائد: ١/ ٢٠١، وعن أبي سعيد الخدري في مجمع الزوائد: ٣/ ١٨٣، وينظر: منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٦٣ .

٣ – الحديث مروي عن أُبَي بنِ كعب عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في: الأجوبة المرضية: ٢/ ٦٢٣، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى: ٨/ ١٣٦، ١٣٧، وبحار الأنوار: ٢٣/ ٩١ .

٤ – منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٦٤ .

٥ – هذا الحديث ممّا تعدّدت رواياته، وهو بتمامه هكذا: ((قال النبيّ صلّى الله عليه وسلّم: يا عائشة لولا قومك حديثٌ عهدهم – قال ابن الزبير– بكفرٍ لنقضت الكعبة فجعل لها بابين)) صحيح البخاري حديث رقم (١٢٦): ١/ ٣٧، وفي موضع آخر: ((لولا أنَّ قومك حديثُ عهدٍ بجاهلية، لأمرتُ بالبيت فهُدِمَ فأدخلت فيه ما أخرج منه ...)) ينظر: صحيح البخاري حديث رقم (١٥٨٦): ٢/ ١٤٧، كذا رواه البخاري بصيغة المفرد في (حديثو)، مضافًا إلى (جاهلية)، وينظر: منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٢٤٠- ٢٤١ ..

٦ – ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٣٦ .

الملائكةَ مِنْ نُورٍ وَخَلَقَ الجَانَّ مِنَ النَّارِ﴾[١]، واختار السيد محمود الطباطبائي التبريزي أن يكون السماوات مفعولًا به[٢] .

٧- ومن شواهد السيد محمود الطباطبائي التبريزي الحديثية قول الرسول الأكرم (صلّى الله عليه وآله وسلّم): ﴿إنَّا معاشرَ الأنبياءِ فينا بكّ﴾[٣]، أي قلّة كلام، على كون المنصوب على الاختصاص اسمًا غير أيٍّ وأيّةٍ، دالًّا على المراد من الضمير المذكور، فيكون منصوبًا لفظًا، وذلك إمَّا مفرد معرّف باللّام نحو: نحنُ العربَ أقرى الناسِ للضَّيفِ، أو مضاف كالحديث الشريف المذكور آنفًا[٤] .

ومن المسائل النحوية التي احتجّ لها بأحاديث أهل البيت (عليهم السلام):

١- استشهد بفقرة من دعاء مرويٍّ عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) على نقض القاعدة: الجمل وأشباه الجمل بعد المعارف أحوال، قال: ((ونُقِضَ بمثل قولهم في نداء الباري جلَّ شأنُهُ: ((يا حَلِيمًا لا يَعْجَلُ، ويا جَوَادًا لا يَبْخَلُ))[٥] فإنَّ الجملة الواقعة بعد الاسم المنصوب في موضع نصب على الصفة له، مع أنَّ الموصوف معرفة محضة؛ لأنَّه منادى معين مقصود))[٦] .

٢- التذكير أصل والتأنيث فرع، ودليله عند السيد محمود الطباطبائي التبريزي ما روي عن أنَّ الله عزّ وجلّ خلق حواء عليها السلام من ضلع آدم عليه السلام[٧] .

٣- النهي عن التلفّظ برمضان من دون إضافة، واستند السيد محمود الطباطبائي التبريزي إلى ما روي عن أهل الحقّ تعليلًا بأنَّ رمضان اسم من أسماء الله تعالى، قال: ((وأسند بعض الأفاضل إلى الكاظم (عليه السلام) عن أبيه عن آبائه عليهم السلام أنَّه قال: ((لا تقولوا رمضان فإنَّكم لا تدرون ما رمضان، من

---

١ – الحديث مروي عن عائشة في صحيح مسلم وفيه اختلاف عمّا أورده المصنّف، وهو بتمامه: ((خُلِقَت الملائكةُ من نورٍ، وخُلِقَ الجانُّ من مارجٍ من نارٍ، وخُلِقَ آدمُ ممّا وُصِف لكم))، صحيح مسلم، حديث رقم (٢٩٩٦): ٤/ ٢٩٤، وقريب منه ما رواه ابن حبّان في صحيحه، حديث رقم (٦١٥٥): ١٤/ ٢٥ .

٢ – ينظر: منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٣٧٤ .

٣ – ذكر ابن الأثير في البداية والنهاية: ١/ ١٤٨، هذا الحديث ولكن بهذا اللفظ: ((نحنُ معاشرَ الأنبياء فينا بَكَاءٌ))، وما أورده المصنّف من صيغة الحديث موجود في شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٦١، برواية (بَكْءٌ) على وزن فَعْلٌ .

٤ – ينظر: منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٥٤٦ .

٥ – فقرة من دعاء طويل أوّله: ((اللّهُمَّ إني أسألك يا مدركَ الهاربين، ويا ملجأ الخائفين، ويا غياثَ المستغيثين)) كان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) يدعو به عقب صلاة الفجر، وفي المهمات، وكذا الأئمة من ولده (عليهم السلام)، ينظر: البلد الأمين: ٣٦١، وبحار الأنوار: ٨٣/ ٣٣٥ .

٦ – منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ١١٦ .

٧ – اختلفت الروايات عن أهل البيت (عليهم السلام) في التعبير عن خلق حواء من آدم، ففي رواية: أنَّه خلقت من ضلع حي، يعني آدم، أو أنَّها خلقت من حيوان، وفي رواية: خلق حواء من آدم، وفي رواية: من قصيرا آدم، ينظر: علل الشرائع: ١/ ٢، الاحتجاج (ط دار النعمان): ٢/ ٦٥، وبحر الأنوار: ١١/ ١١٥، ١١٦، وقسم التحقيق: ١٥٤ .

قاله فليتصدّق وليصم /٨٤ظ/ كفّارة لقوله، ولكن قولوا كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة من الآية ١٨٥]))[١]))[٢] .

٤- ذهب ابن خروف[٣] إلى عدم اشتراط أن يكون المفعول له فاعلًا للفعل المعلّل به، وتابعه الرضي[٤]، مستدلًّا بقول الإمام علي (عليه السلام)في نهج البلاغة: ﴿فَأَعْطَاهُ اللهُ النَّظِرَةَ اسْتِحْقَاقًا للسَّخْطَةِ، واسْتِتْمَامًا للبَلِيَّةِ﴾[٥]، غير أنَّ السيد محمود الطباطبائي التبريزي استدلَّ بهذا الحديث الشريف على غير مراد الرضي، قال: ((أقول: كيف يتعيّنُ هذا الكلام الشريف لما هو في صدد إثباته به، وظاهر سوقه أنَّ المراد ليجعله مستحقًّا للسخطة، إذ من المعلوم أنَّ طول بقاء الشقيّ سبب في ازدياد استحقاقه العقاب والعذاب آنًا فآنًا ولَمْحَةً فَلَمْحَةً، فاستحقاق إبليس السخْطة في الزمان المستقبل أشدّ ثبوتًا منه في الزمان الماضي، ويرشد إلى ذلك قوله: واستتمامًا للبليّة، ولا محصّل، والله يعلم، لأن يكون المعنى: فأنظره لأنَّه مستحقّ للسخطة، ولا وجه لكون استتمامًا حالًا لازمًا لكون استحقاقًا كذلك، إذ لا منع في كون الثاني حالًا وبقاء الأوّل على كونه مفعولًا له))[٦] .

٥- ومن المسائل التي استشهد فيها بأحاديث أهل البيت عليهم السلام ما أورده في بيان الفرق بين الآل والأهل، في موضوع الاختصاص[٧] .

٦- واستدلَّ بحديث للإمام محمد الباقر (عليه السلام) وهو قوله: ﴿الأحد الفرد المتفرّد والأحد والواحد بمعنى واحد، وهو المتفرّد الذي لا نظير له﴾[٨] لبيان أنْ لا فرق بين كلمتي (أحد، وواحد) .

٧- واستدلَّ أيضًا بحديث للإمام الباقر (عليه السلام) على أنَّ الباء في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ﴾ [المائدة من الآية ٦] قال: ((روى الشيخ المفيد رحمه الله بوسائط عن زرارة بن أعين قال: ((قُلْتُ لأبي جعفر (عليه السلام): ألا تخبرني من أين علمت وقلت أنَّ المسح ببعض الرأس والرجلين، فضحك وقال: يا زرارة قاله رسول الله، ونزل به الكتاب من الله تعالى لأنَّ الله يقول: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ﴾ فعرفنا أنَّ الوجه كلّه

---

١ – النوادر للراوندي: ٤٧، وفيه أنَّ الحديث مرويّ عن الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) عن أبيه عن آبائه عليهم السلام، وإقبال الأعمال: ٢٤٨، والحدائق الناظرة: ١٣/ ١٤، ووسائل الشيعة: ١٠/ ٣٢٠، وبحار الأنوار: ٩٣/ ٣٧٧، وجامع أحاديث الشيعة: ٩/ ٣٥ .

٢ – منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ١٧٢– ١٧٣ .

٣ – ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٩٧، والتذييل والتكميل: ٧/ ٢٣٩، وأوضح المسالك: ٢/ ٢٢٦، وشرح التصريح: ١/ ٥١١ .

٤ – ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٩٣ .

٥ – نهج البلاغة، من خطبة يذكر (عليه السلام) فيها ابتداء خلق السماوات والأرض وخلق آدم (عليه السلام): ٥٠ .

٦ – منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٣٨٨ .

٧ – منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٥٤٧– ٥٤٩ .

٨ – التوحيد للشيخ الصدوق: ٩٠ .

ينبغي أن يغسل، ثم قال: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ فوصل اليدين إلى المرفقين بالوجه، فعرفنا أنَّه ينبغي لهما أن يُغسلا، ثُمَّ فَصَلَ بين الكلامين وقال: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ﴾ فعرفنا حين قال: ﴿بِرُؤُوسِكُمْ﴾ أنَّ المسح ببعض الرأس، لمكان الباء، ثُمَّ وَصَلَ الرجلَينِ بالرأس، كما وصل اليدين بالوجه فقال: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ﴾ فعرفنا حين وصلهما بالرأس أنَّ المسح على بعضها، ثم فسّر ذلك رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فضيّعوه))[١]، الحديث))[٢] .

د- الشواهد الشعرية:

شغلت الشواهد الشعرية مساحة أوسع على خارطة الاستشهاد النحوي مقارنة بالشواهد القرآنية والقراءات والأحاديث، فالشعر ((ذو مستوى خاصّ فرضه عليه فنّه، لما يشتمل عليه من إيقاع موسيقي ووزن وقافية، ولأنَّه يتناول موضوعات خاصّة تفرض على الشاعر إحساسًا غير عاديّ))[٣] .

وقد حدّد العلماء مجال الاستشهاد بكلام العرب زمانيًّا ومكانيًّا، قال السيوطي: ((وأمَّا كلامُ العرب فيُحتَجُّ منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، قال أبو نصر الفارابي في أوّل كتابه المسمّى بـ(الألفاظ والحروف): (...) والذين عنهم نُقِلَتِ اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أُخِذَ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد (...) ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين))[٤]، هذا هو التحديد المكاني، أمَّا التحديد الزماني فقد قسّموا شعراءه على أربع طبقات هي: الجاهليون، والمخضرمون، والمتقدّمون ويقال لهم الإسلاميون كجرير والفرزدق، والمولّدون، ويقال لهم المحدَثون كبشّار بن برد وأبي نؤاس، ((فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعًا، وأمّا الثالثة فالصحيح صحّة الاستشهاد بكلامها، (...) وأمّا الرابعة فالصحيح أنَّه لا يستشهد بكلامها مطلقًا))[٥] .

على أنَّ بعض النحويين لم يلتزموا بهذا التحديد وخرجوا عنه في بعض المواطن، كالزمخشري وابن مالك والرضي والدماميني والبغدادي وغيرهم .

ومن منهجه أن يستشهد للمسألة الواحدة بشواهد كثيرة، كما في مسألة اقتران الفاعل بضمير يعود على المفعول به مع أنَّه مؤخّر لفظًا ورتبةً[٦]، فساق لهذه المسألة خمسة شواهد، منها قول الشاعر[٧]:

---

١ – ينظر: وسائل الشيعة: باب (٢٣) حديث (١): ١/ ٤٣٨– ٤٣٩ .

٢ – منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٧٢٥ .

٣ – الاستشهاد والاحتجاج باللّغة: ١١٤ .

٤ – الاقتراح في أصول النحو: ١٠١– ١٠٢ .

٥ – خزانة الأدب: ١/ ٦ .

٦ – ينظر: منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ١٢٥– ١٢٦ .

٧ – البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه: ١٩١، والخصائص: ١/ ٢٩٤، أو لأبي الأسود الدؤلي في ملحق ديوانه: ٤٠١، وللنابغة أو لأبي الأسود الدؤلي في خزانة الأدب: ١/ ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٧، ولهما أو لعبد الله بن همارق في تخليص

جَــزَى رَبُّــهُ عَنِّــي عَــدِيَّ ابــنَ حَــاتمٍ جَــزَاءَ الكِــلَابِ العَاوِيــاتِ وَقَــدْ فَعَــلْ

ومن منهجه أيضًا أن لا ينسب الشواهد إلى أصحابها، غير أننا نراه يحرص على نسبة بعض الشواهد[١]، بل نراه يذكر الترديد في نسبة بيت إلى شاعر بعينه[٢].

ومن منهجه أيضًا الحرص على ذكر الروايات المختلفة في الشاهد الذي ساقه[٣]، مثال ذلك ما أورده قبل ذكر الشاهد[٤]:

لِيُبْــكَ يزيــدُ ضــارِعٌ لخصــومةٍ وَمُخْتَــبِطٌ ممَّــا تطــيحُ الطــوائِحُ

الشواهد: ٤٩٠، وشرح التصريح: ١/ ٤١٦، وبلا نسبة في: وأوضح المسالك: ١/ ١٢٥، وشرح شذور الذهب: ١٣٧، وشرح ابن عقيل: ١/ ٤٥٠، وشرح الأشموني: ١/ ١٧٨.

والشاهد في البيت قوله: (جزى ربُّهُ ... عديَّ) إذ اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به، مع أنَّه لا يجوز عود الضمير على متأخّر لفظًا ورتبةً، وقد اختلف في ذلك النحويون كما أوضح المصنّف، فأجازه بعضهم لشدّة اقتضاء الفعل المفعول به، فتقوم هذه العلّة مقام تقديمه .

١ – ينظر: منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ١٣١، ١٣٦، ٢١٤، ٦٨٥، ٧٢٥، ٧٤٨، ٧٦٩ .

٢ – ينظر: منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ١٢٥، ١٤١، ٣٥٣، ٤٩٥، ٧٢٧ .

٣ – ينظر: منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٢١٥، ٣٥٢، ٤١٦، ٤٤١، ٥٢٨، ٦٠٧، ٦٢٨، ٦٤٦، ٧٠٤، ٧٢٥، ٧٤٨، ٧٧٠ .

٤ – البيت من الطويل، وقد اختلفوا في نسبته إلى شاعر معيّن، فهو للحارث بن نهيك في: الكتاب: ١/ ٢٨٨، والمفصّل في علم العربية: ٤٦، وشرح المفصّل لابن يعيش: ١/ ٨٠، وخزانة الأدب: ١/ ٣٠٣، وقد جزم بهذه النسبة، ولنهشل بن حري، أو للحارث بن نهيك النهشلي في شرح شواهد الإيضاح: ٩٤، وللبيد في تحصيل عين الذهب: ١٩٠، ٢٢١، ونُسِبَ للحارث بن نهيك النهشلي وللمزرّد أخي الشمّاخ، ويروى لنهشل بن حريٍّ منسوب إلى الحرّة، يرثي يزيد القاضي في: إيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ١٠٩، ولضرار بن نهشل في: المطوّل: ١٤٤، والمنهل الصافي: ١/ ٢٠٧، وشرح الإيضاح: ١/ ٤٠١، وللحارث بن ضرار النهشلي وقيل: للحارث بن نهيك، وقيل: لمرّة بن عمر النهشلي في المنصف من الكلام: ٢/ ٢٥٣، وبلا نسبة في: الكتاب: ١/ ٣٦٦، ٣٩٨، والمقتضب: ٣/ ٢٨٢، والحجّة للقرّاء السبعة: ٥/ ٣٢٦، والخصائص: ٢/ ٤٢٤، والكافية: ١٤، وشرح المقدّمة الكافية: ١/ ٣٣٤، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٧٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٢٠، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٣٩٥، وأوضح المسالك: ٢/ ٩٣، ومغني اللبيب: ٢/ ٦٨٤، وشرح الأشموني: ١/ ١٧١، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٥٨ .

الضارع: الذليل، أي ذليل لخصومة نزلت به، والمختبط: الذي يأتيك للمعروف بلا وسيلة، والإطاحة: الإذهاب والإهلاك، والطوائحُ: جمع مطيحة على غير قياس، وهي الحادثة المهلكة .

والشاهد في البيت قوله: (ضارعٌ) بالرفع، على أنَّه فاعل، أو نائب فاعل، حسب الضبط في (لِيبك)، لفعل محذوف، يدلّ عليه ما قبله، والتقدير: يبكيه ضارعٌ، والذي سوّغ الحذف والتقدير هنا أنَّ الكلام يقع في جواب استفهام مقدّر، كأنَّه قيل: من يبكيه؟ قال: يبكيه ضارعٌ، والحذف جائز هنا لوجود القرينة .

قال: ((والمثال المشهور في هذا المقام قول ضرار بن نهشل أو مُهلهِل أو الحارث بن نهشل أو مروة أو مرّة بن عمرو النهشلي أو الحارث بن ضرار السهيلي أو النهشلي أو الحارث بن نهيك، ورأيتُ في نسخة صحيحة من شرح الشُّمُنِّيِّ على المغني: الحارثين حرثين، لعلّهما هما لكن أسقطت الألف خطًّا كما هو دأبهم في مثل الحارث والله يعلم، وهو من أبيات الكتاب))[١] .

بل قد يرجّح الرواية الصحيحة بنظره، من ذلك[٢] ما قاله بعد أن ذكر البيت:

وَلَقَــدْ أَمُــرُّ علــى اللَّئِــيمِ يَسُــبُّنِي[٣]

اذ قال بعد أن نقل هذا الشاهد عن مغني اللبيب لابن هشام: ((وعجز البيت الأخير :

فَــأعفُّ ثُــمَّ أقُــولُ مَــا يَعْنِينِــي

أو :

فَمَضِــيتُ ثَمَّــةَ قُلْــتُ لَا يَعْنِينِــي

وفي نظري أنَّ الأوّل هو الأولى؛ لأنَّ (مضيتُ) ليس مناسبًا لـ(أمرُّ)، وكذا (قلتُ)))[٤]

ومن منهجه أن يحكم على الشاهد بكونه شاذًّا أو ضرورة[٥]،

ونرى السيد محمود الطباطبائي التبريزي استشهد ببيتين للدماميني هما قوله[٦]:

رَمَــانِي زَمَــانِي بِمَــا سَــاءَنِي فَجَــاءَتْ نُحُــوسٌ وغَابَــتْ سُــعُودُ

---

١ – منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ١٤١– ١٤٢ .

٢ – وينظر: منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ١٤٦، ٧٠٢ .

٣ – صدر بيت من الكامل، ذكر المصنّف عجزه والاختلاف في روايته، وهو لشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات: ١٢٦، ولرجل من سلول في الكتاب: ٣/ ٢٤، وشرح التصريح: ٢/ ١١٤، والخصائص: ٢/ ٣٣٨، ٣/ ٣٣٠، وأوضح المسالك: ٣/ ٢٠٦، وخزانة الأدب: ١/ ٣٥٧، ٣٥٨، ٣/ ٢٠١، ٤/ ٢٠٧، ٢٠٨، ٥/ ٢٣، ٥٠٣، ٧/ ١٩٧، ٩/ ١١٩، ٣٨٣ .

الشاهد في البيت قوله: (على اللئيم) فإنَّه إذا استوى التقديران، أي الإلصاق والاستعلاء، يُحمل على الأكثر استعمالًا، والأكثر مرّ على، كما نطق به الشاهد .

وفي البيت شاهد آخر هو قوله: (يسبّني)، إذ تعرب الجملة وصفًا لـ(اللئيم)، مع أنَّه معرّف بـ(ال)، وذلك لتأوّله بالنكرة .

٤ – ينظر: منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٧١٨، وذكره أيضًا في كتابه كاشفة الكشّاف (مخطوط): ٧٨/ ظهر .

٥ – ينظر: منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٦١، ٧٣، ١٢٦، ٢٠١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٥٣٦، ٧٩٩ .

٦ – البيتان من المتقارب، وهما لبدر الدين الدماميني، كما ذكر المصنّف، ينظر: تحفة الغريب (قسم الأدوات والحروف): ٢/ ٨٨٠، والبيت الثاني مضمّن لصدر البيت المشهور لأبي العتاهية :

أَلَا لَيتَ الشَّبَابَ يعودُ يومًا فأخبِرُهُ بمَا فَعَلَ المشيبُ

وَأصْــبَحْتُ بَــينَ الــوَرَى فِــي المَشيــ ــبِ عَلِــيلًا فَلَيــتَ الشَّــبَابَ يَعُــودُ

مثّل بهما لمجيء (ليت) لطلب المستحيل[١] .

واستشهد بأبيات لأهل البيت (عليهم السلام) من ذلك ما أورده شاهدًا على جواز عود الضمير المقترن بالمؤكّد بإحدى صيغتين، على المنادى، مراعاة للفظ أو المعنى، إذ أورد في هذه المسألة شاهدًا شعريًّا لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) هو قوله[٢]:

أنَــا الــذي سَــمَّتْنِي أمِّــي حَيْــدَرَة ضِــرْغَامُ آجــامٍ وليــثٌ قَسْــوَرَة

ومثال آخر ما ذكره من جواز إبدال السين ياءً، قال: ((قال مولانا ومقتدانا وسيّدنا وإمامنا، قبلة العارفين أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه الصلاة والسلام في شعرٍ من أشعار ديوانه في عدّ الأخلاق الحميدة والصفات المرضيّة[٣] :

وَالعِلْــمُ ثالثُهَــا والحِلْــمُ رابعُهَــا والجــودُ خامسُــهَا والفَضْــلُ ســادِيها))[٤]

المبحث الثاني: القياس:

عرّف السيوطي بالقياس بقوله: ((حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه))[٥]،

---

١ – ينظر: منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٣٥٨ .

٢ – البيت من الرجز، وهو لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) في ديوانه: ٧٧، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٣/ ٤٩، والمنهل الصافي: ٢/ ١٠٦، ونتائج الأفكار في شرح الإظهار: ٢٢١، وخزانة الأدب: ٦/ ٦٣، وبلا نسبة في: خزانة الأدب: ٢/ ٢٩٤، ٦/ ٦٢، وينظر: منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٤٩٩ .

والشاهد في البيت قوله: (أنا الذي سمتني أمي)، إذ جاء التعبير بالمتكلّم بدل الغيبة، أي لم يقل: سمته أمّه، وكلا التعبيرين جائزان، وهو أصل مطّرد في كلّ مكان له جهتان من حيث المعنى واللفظ، كما في قولهم: يا تميم كلّهم وكلّكم، فباعتبار المعنى جاء بضمير الياء وهو للمتكلّم، لأنَّه بدأ بضمير المتكلّم (أنا)، وأمَّا ضمير الغيبة، أي: سمته أمّه، فهو اعتبار للفظ .

٣ – البيت من البسيط، وهو لأمير المؤمنين علي بن ابي طالب (عليه السلام)، ينظر: ديوانه: ١٤٨،

الشاهد في البيت قوله: (ساديها)، وهي لغة في السادس، بإبدال السين ياءً .

٤ – منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٦٤٥ .

٥ – الاقتراح في أصول النحو: ٢٠٣ .

وللقياس أربعة أركان هي: المقيس عليه، وهو الأصل، والمقيس، وهو الفرع، وحكم، وعلّة جامعة[١]، وقسّم ابن جني القياس على ضربين: لفظيّ ومعنويّ، وجعل أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي، بل أرجع القياس اللفظي إلى القياس المعنوي[٢]، وعدَّ الكسائي النحو كلّه قياس، قال[٣]:

إنَّمـــــا النحـــــوُ قيـــــاسٌ يُتَّبَـــــعْ وبـــــهِ فـــــي كـــــلِّ أمْـــــرٍ يُنْتَفَـــــعْ

والقياس ركن أساس من أركان بناء القواعد النحوية، فهو لا يقلُّ شأنًا عن السماع، بل نرى بعض النحويين يحتكمون إلى السماع وحده في بناء القاعدة النحوية، ونرى بعضهم يردُّ القراءة الصحيحة لمخالفتها القياس، ويشذّذ البيت الشعري عن عربي الفصيح لمخالفته للقياس كذلك، بل نرى الكثير من النحويين يؤوّلون الآيات القرآنية لمخالفتها القياس، وكلّ ذلك واضح في الكتب النحوية والكتب التي عنيت بالخلافات بين المذاهب .

أمَّا السيد محمود الطباطبائي التبريزي فنجده في كتابه (منتهى المقاصد) يعمد إلى القياس كثيرًا، ويمزج القياس بالتعليل في أغلب المسائل، كما في كلامه عن مميّز الأعداد المفردة، إذ يرد مميّزها مجموعًا مجرورًا، كما في قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقّة من الآية ٧]، قال: ((أمَّا جمعه فلأنَّه القياس؛ لأنَّ مدلوله جمع فجُمِعَ لقصد المطابقة في المعنى، أو ليطابق ظاهر اللّفظ باطنه ومعناه، لأنَّ الإضافة هنا بمعنى (مِنْ) فلا بدَّ من الجمع لعدم جواز: ثلاثةٌ من رجلٍ، وأمّا جرّه بالإضافة فلأنَّ الكلمة تصير بها أخفّ ولا يلزم منه اللّزوم، وهو المطلوب، ولأنَّ الثلاث لمّا كانت مبهمة وقُصِدَ إلى تبيينها أضيف كما يُضاف نَفْسٌ وذاتٌ وكلٌّ وبعضٌ، وغير ذلك، إذا قُصِدَ إلى تبيينه، مع أنَّ المعدود هو المقصود بدليل مجيء الوصف له لا للعدد، قال تعالى: ﴿إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾ [يوسف من الآية ٤٣] فلو نصبوه تَمَّ الثلاث بالتنوين، ويشعر باستغنائه عمّا بعده، وبكونه مقصودًا، فيصير ما ليس بمقصود كأنَّه المقصود))[٤] .

ومن احتجاجه بالقياس ما ذكره في اقتران الباء الزائدة في بالمفعول به في قوله تعالى: وَلاَ ﴿تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة من الآية ١٩٥] وقوله جلَّ شأنه: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [مريم من الآية ٢٥] ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [الحجّ من الآية ١٥] وقول الشاعر[٥] :

---

١ – الاقتراح في أصول النحو: ٢٠٨ .

٢ – ينظر: الخصائص: ١/ ١٠٩، ١١٠ .

٣ – ينظر: معجم الأدباء: ١٣/ ١٩١، وبغية الوعاة: ٢/ ١٦٤، ومدرسة الكوفة: ١١٦ .

٤ – منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٥٩٥– ٥٩٦ .

٥ – البيت من الرجز، وهو للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه: ٢١٦، وفيه (جَعْدَة) بدل (ضَبَّة)، وبلا نسبة في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٨٤، ورصف المباني: ١٤٣، والجنى الداني: ٥٢، ومغني اللبيب: ١/ ١١٥، وشرح شواهد المغني: ١/ ٣٣٢، وخزانة الأدب: ٩/ ٥٢٠، ٥٢١ .

والشاهد في البيت قوله: (بالفرج)، إذ دخلت الباء الزائدة للتوكيد على المفعول به، وهو من مواطن زيادة الباء .

نَحْــنُ بنــو ضَــبَّةَ أصْــحَابُ الفَلَــجْ نَضْــرِبُ بالسَّــيفِ ونَرْجُــو بِــالفَرَجْ

وقول الشاعر[١] :

هُــنَّ الحَرَائِــرَ لا رَبَّــاتُ أخْمِــرَةٍ سُــودِ المَحَــاجِرِ لا يَقْــرَأْنَ بِالسُّــوَرِ

إذ علّل اقتران الباء المؤكِّدة بالمفعول به بأنَّ ((الباء في المنصوب أقيس منها في المرفوع؛ لما سبق من أنَّ حروف الجرِّ موضوعة لمعنى المفعولية، فتجعل حال الزيادة في المنصوب تابعة لحال الأصالة، وليس كذلك الأمر في المرفوع))[٢]، ومن المسألة أيضًا مجيء من الزائدة مع المفعول به، كما تأتي مع الفاعل والمبتدأ، ومجيؤها مع المنصوب ((أقيس منها في المرفوع؛ لأنَّ حروف الجرّ موضوعة لمعنى المفعوليّة، كما ذُكِرَ مرارًا، فتكون حال الزيادة في المنصوب تابعة لحال الأصل، لأنَّك إذا قلت: خرجْتُ من البصرةِ، كان الخروج متعلِّقًا بالبصرة، كمررْتُ بزيدٍ))[٣] .

وقد يرُدُّ السيد محمود الطباطبائي التبريزي القياس لأنَّ السماع لا يعضده، من ذلك ردّهُ على الاخفش والكوفيين قياسهم: قائمٌ الزيدانِ، على مجيء المبتدأ نكرة، فردَّ بأنَّه قليل الورود على ذلك[٤]، وقد يردُّ السماعَ نصرة للقياس، من ذلك من ذلك ردّه لمن حمل (لعلّ) على (عسى) في جواز مجيء (أنْ والفعل) معها، واستشهد عليه بقول الشاعر[٥] :

---

١ – البيت من البسيط، وهو للراعي النميري في ديوانه: ١٢٢، وللقتال الكلابي في ديوانه: ٥٣، وللراعي أو القتال في خزانة الأدب: ٩/ ١٠٧، ١٠٨، ١١١، وبلا نسبة في: مجالس ثعلب: ٣٦٥، والجنى الداني: ٢١٧، ومغني اللبيب: ١/ ٢٧، ١١٥، وشرح شواهد المغني: ١/ ٩١، ٣٣٦، وخزانة الادب: ٧/ ٣٠٥ .

الحرائر جمع حُرّة، وهي ضد الأَمَة، وأخمرة جمع خِمار، وهو ما تستر به المرأة رأسها، والمحاجر جمع محجر، وهو محجر العين الذي يبدو من النقاب، والسور جمع سورة، والمراد به سور القرآن الكريم، ولا يقرأنَ بالسور صفة لربات أخمرة، والمراد وصف تلك النسوة بأنَّهن عربيات كريمات في العرب لا من نسائهم البدويات اللواتي لم يقرأن القرآن .

والشاهد في البيت قوله: (بالسور) أذ دخل حرف الجر الباء على المفعول به، وهو زائد للتوكيد، أو على تضمّن الفعل (يقرأ) معنى يرقبنَ، كذا ورد في الأصل، ولعلّه يرقينَ، ويتركنَ .

٢ – منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٧٣٢– ٧٣٣ .

٣ – منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٧٥٨ .

٤ – منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٢١٧ .

٥ – البيت من الطويل، وهو لمتمم بن نويرة، ينظر: مالك ومتمّم ابنا نويرة اليربوعي: ١١٩، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٥٦٧، ٦٩٥، وخزانة الأدب: ٥/ ٣٤٥، ٣٤٦، وبلا نسبة في: المقتضب: ٣/ ٧٤، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٨/ ٨٦، ومغني اللبيب: ١/ ٣١٩ .

الأجدع هو المقطوع الأنف، ويراد به الذليل المسكين .

لَعَلَّـــكَ يَومًـــا أنْ تُلِـــمَّ مُلِمَّـــةٌ عَلَيـــكَ مِـــنَ اللّائِـــي يَـــدَعْنَكَ أجْـــدَعَا

فقال السيد محمود الطباطبائي التبريزي: ((وليس بقويّ؛ لمخالفته القياس واستعمال الفصحاء))[١] .

ومن قواعد القياس عنده أن لا يُعلَّلَ شيءٌ من القواعد برسم المصحف، لأنَّ رسم المصحف خارج عن القياس، فهو سنّة متّبعة[٢] .

المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: أحمد بن محمد البنا (ت١١١٧هـ)، حقّقه وقدّم له الدكتور شعبان محمد إسماعيل، ط١، عالم الكتب بيروت– لبنان، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .
- الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: محمد إسحاق محمد إبراهيم، ط١، دار الراية للنشر والتوزيع، ١٤١٨ هـ .
- الاحتجاج: أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي (ت٥٨٨هـ)، تحقيق: حسن الخرسان، دار النعمان– النجف الأشرف، ١٣٨٦هـ .
- الاستشهاد والاحتجاج باللّغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث: محمد عيد، ط٣، عالم الكتب – القاهرة، ١٩٨٨م .
- أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط١، دار الجيل بيروت – لبنان، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م .
- الإصابة في تمييز الصحابة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م .
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة– بيروت .

الشاهد في البيت قوله: (لعلّك يومًا أن تلمَّ ملمةٌ) إذ جاء خبر لعلّ (أن والفعل)، قياسًا على عسى، وهو مردود عند ابْن هشامٍ والمصنّف؛ لمخالفته للقياس واستعمال الفصحاء .

١ – منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ٣٦٦ .

٢ – منتهى المقاصد (قسم التحقيق): ١٣٦ .

- إعراب القراءات السبع وعللها: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، حقّقه وقدّم له: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- إعراب القراءات الشواذ: أبو البقاء العُكْبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: محمد السيّد أحمد عزوز، ط١، عالم الكتب بيروت– لبنان، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م .
- إقبال الأعمال: رضي الدين أبو القاسم علي بن موسى بن جعفر بن طاووس محمد الحسني الحسيني (ت٦٦٤هـ)، قدّم له وعلّق عليه: حسين الأعلمي، ط١، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م .
- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي، قرأه وعلّق عليه: محمود سليمان الياقوت، دار المعرفة الجامعية في مصر، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م .
- الإلزامات والتتبّع: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الشهير بالدَّارَقُطني (ت٣٨٥هـ)، دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، ط٢، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .
- أمالي الزّجّاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجّاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل– بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية – بيروت، د. ط، د. ت .
- إيضاح شواهد الإيضاح: أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (من أعلام القرن السادس الهجري)، دراسة وتحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، ط١، دار الغرب الإسلامي– بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م .
- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار: محمد تقي المجلسي (ت١١١١هـ)، تعليق: علي النمازي الشاهرودي، ط١، مؤسسة الأعلمي– بيروت، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م .
- البحر الزخّار المعروف بمسند البزار: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت٢٩٢هـ) تحقيق: (ج١– ج٩) محفوظ الرحمن زين الله، (ج١٠– ج١٧) عادل بن سعد، و(ج١٨) صبري عبد الخالق الشافعي، ط١، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، (من ١٩٨٨م – ٢٠٠٩م) .
- البحر المحيط: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م .

- البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، دار الفكر– بيروت، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٦م .
- البلد الأمين والدرع الحصين: تقي الدين إبراهيم بن علي بن الحسن بن محمد العاملي الكفعمي (ت٩٠٠هـ)، ط١، منشورات مؤسسة الأعلمي– بيروت، ١٩٩٧م .
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د. ط، د. ت .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الادب في علم مجازات العرب: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، حقّقه وعلّق عليه: زهير عبد المحسن سلطان، ط١، دار الشؤون الثقافية– بغداد، ١٩٩٢م .
- تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب: بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٨هـ)، (قسم الأدوات والحروف)، تحقيق: محمد بن مختار اللوحي، (قسم التركيب)، تحقيق: محمد عبد الله غنضور، ط١، عالم الكتب الحديث – الأردن، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م .
- تخليص الشواهد وتخليص الفوائد: ابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق: عباس مصطفى الصالحي، ط١، دار الكتاب العربي – بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .
- التذكرة في القراءات الثمان: أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون المقرئ الحلبي (ت٣٩٩هـ)، دراسة وتحقيق: أيمن رُشدي سويد، ط١، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم – جدّة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دار القلم– دمشق، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م .
- تفسير الرازي المسمّى بـ(التفسير الكبير، ومفاتيح الغيب): فخر الدين محمد بن ضياء الدين عمر الرازي (ت٦٠٤هـ)، ط١، دار الفكر– بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م .
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، ١٣٨٧ هـ .
- التوحيد: الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت٣٨١هـ)، صحّحه وعلّق عليه: هاشم الحسيني الطهراني، دار المعرفة– بيروت، د. ط، د. ت .
- جامع أحاديث الشيعة: إسماعيل المعزي الملايري، إشراف حسين الطباطبائي البروجردي (ت١٣٨٣هـ)، انتشارات واصف لاهيجي– قم، ١٣٩١هـ. ش/ ١٤٣٣هـ .

- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: محمد صدوق الجزائري، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م .
- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م .
- جوامع الجامع: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت٥٤٨هـ)، تحقيق: جواد السيد كاظم الحكيم، ط١، العتبة العباسيّة المقدّسة- كربلاء، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م .
- الحجّة للقرّاء السبعة: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، حقّقه بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، ط١، دار المأمون للتراث- دمشق، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .
- الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: يوسف البحراني (ت١١٨٩هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرّفة، ١٤٠٥هـ .
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م .
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ت .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي صنعة أبي سعيد الحسن السكّري (ت٢٩٠هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط٢، دار ومكتبة الهلال، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م .
- ديوان الراعي النميري: جمعه وحقّقه: راينهرت فاييرت، ط١، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية- بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨٠م .
- ديوان القتال الكلابي: حقّقه وقدّم له: إحسان عباس، دار الثقافة- بيروت، ١٩٨٩م .
- ديوان النابغة الجعدي: جمعه وحقّقه وشرحه: واضح الصمد، ط١، دار صادر- بيروت، ١٩٩٨م .
- ديوان النابغة الذبياني: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف بالقاهرة، د. ت .
- رصف المباني: أحمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، ط١، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ .
- السبعة في القراءات: ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ١٩٧٢م .
- السنن الكبرى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (ت٣٠٣هـ)، حقّقه وخرّج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدّم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، مؤسسة الرسالة – بيروت ،١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١م .

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت – لبنان ، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن علي بن محمد الأشموني (ت٩٢٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي– بيروت، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م .
- شرح التسهيل: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الأندلسي، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والتوزيع، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م .
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية– بيروت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م .
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري: حقّقه وقدّم له: إحسان عباس، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٢م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق محمد محيي الذين عبد الحميد ، د . ت .
- شرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، عن طبعة الشركة الصحافية العثمانية لسنة ١٣١٠هـ .
- شرح شواهد الإيضاح: عبد الله بن بَرّي (ت٥٨٢هـ)، تقديم وتحقيق: عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .
- شرح شواهد المغني: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، وقف على طبعه وعلّق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي– دمشق، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م .
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تقديم: إميل بديع يعقوب، ط٤، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- شرح المفصّل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية – مصر، د. ط، د. ت .
- الشفا بتعريف حقوق المصطفى: أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ)، حقّق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: عبده علي كوشك، ط١، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م .
- الشيعة وفنون الإسلام: حسن الصدر، دار المعرفة– بيروت، د. ط، د. ت .
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ التميمي الدارمي البُستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط٢، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م .

- صحيح البخاري (الجامع الصحيح وهو الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وسننه وأيّامه): أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري (ت٢٥٦هـ)، تشرّف بخدمته والعناية به: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، دار طوق النجاة – بيروت، ١٤٢٢هـ .
- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم): مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥م .
- علل الشرائع: أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق، ط١، دار المرتضى – بيروت، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م .
- علماء معاصرون: ملا علي واعظ خياباني تبريزي، المطبعة الإسلامية– طهران، شهر رمضان/ ١٣٦٦هـ .
- كاشفة الكشاف: محمود بن علي أصغر الطباطبائي التبريزي، مخطوط محفوظ في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي– طهران، رقم (٩١٨٣) .
- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع بالقاهرة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م .
- الكشّاف: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط١، مكتبة العبيكان – الرياض، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م .
- مالك ومتمّم ابنا نويرة اليربوعي: ابتسام مرهون الصفّار، مطبعة الإرشاد – بغداد، ١٩٦٨م .
- مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، ن٢، دار المعارف بمصر، ١٩٦٠م .
- مجمع البيان في تفسير القرآن: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، ط١، دار العلوم للطباعة والنشر والتوزيع– بيروت، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م .
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي– القاهرة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، د.ت .
- مختصر في الشواذ: ابن خالويه، عني بنشره ج. برجشتراسر، وتلميذه آرثر جيفري، عالم الكتب بيروت – لبنان ، د.ت .
- المدارس النحوية: شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف بمصر، ١٩٧٢م .

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: مهدي المخزومي، ط٢، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م .
- المطوّل: سعد الدين التفتازاني، منشورات مكتبة الداوري – قم، د. ت .
- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء (ت٢٠٧هـ)، ج ١، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م، ج٢، تحقيق ومراجعة: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠م، ج ٣، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة: علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١م .
- معاني القرآن: أبو الحسين سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م .
- المعجم الأوسط: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة، د. ط، د. ت .
- معجم القراءات القرآنية: أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، ط٢، مطبوعات جامعة الكويت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين ابن هشام الأنصاري، حقّقه وخرّج شواهده: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر بدمشق، ١٣٦٨هـ/ ١٩٦٤م .
- المفصّل في علم العربية: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دراسة وتحقيق: فخر صالح قدارة، ط١، دار عمّار – عمّان، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م .
- مكارم الآثار: ميرزا محمد علي (معلّم حبيب أبادي)، انتشارات انجمن كتابخانه هاي عمومي أصفهان– إيران، ١٣٨٣هـ. ق/ ١٣٣٣هـ. ش .
- منتهى المقاصد لمحمود بن علي أصغر الطباطبائي التبريزي، مقدام محمد جاسم البياتي، كلّيّة التربية للعلوم الإنسانية– جامعة بابل، دكتوراه، ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م .
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: تقي الدين أحمد بن محمد الشُّمُنِّي (ت٨٧٢هـ)، المطبعة البهيّة – مصر، ١٣٠٥هـ .
- المنهل الصافي في شرح الوافي: بدر الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٨هـ)، دراسة وتحقيق: فاخر جبر مطر، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ٢٠٠٨م .
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: خديجة الحديثي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام – الجمهوريّة العراقيّة، ١٩٨١م .

- نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، قام بتحقيقه: إبراهيم السامرائي، ط٢، مكتبة الأندلس- بغداد، ١٩٧٠م .
- النشر في القراءات العشر: أبو الخير محمد بن محمد بن محمد ابن الجوزي الدمشقي الشافعي، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبري بتصوير دار الكتب العلمية- بيروت، د. ت .
- النصّ القرآني والوعي اللغوي: رحيم جبر أحمد الحسناوي، مجلة (دواة)، دار اللغة والأدب العربي – العتبة الحسينية المقدّسة، العدد (١٥)، سنة ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٧م .
- نهج البلاغة: وهو ما اختاره الشريف الرضي (ت٤٠٦هـ) من كلام مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، تحقيق: قيس بهجت العطار، ط١، مؤسسة الرافد للمطبوعات، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م .
- النوادر: ضياء الدين أبو الرضا فضل الله بن علي الحسني الراوندي (ت٥٧١هـ)، تحقيق: سعيد رضا علي عسكري، ط١، دار الحديث- قم، ١٤١٨هـ. ق/ ١٣٧٧هـ. ش .
- وسائل الشيعة: محمد بن الحسن الحرّ العاملي (ت١١٠٤هـ)، ط٢، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في قم المشرّفة، ١٤٣٤هـ .